أوراق إستراتيجية

إيران قوة الطاقة البارزة

تاريخياً كانت إيران فاعلاً هاماً في اقتصاد النفط العالمي، فمن بداية القرن العشرين كانت البلد الاول في الشرق الاوسط الذي عرف اسرع تطور في انتاج البترول ولكن إثر الثورة الاسلامية وتطور الانتاج السعودي خسرت ايران هذا التفوق حيث كان شعار الثورة " اقتصاد بلا نفط " .

ايران في عهد حكومة مصدق كانت أول بلد يسمح للشركات والحكومات الاجنبية باستثمار الثروة النفطية الوطنية، ولكن تطور هذه القدرة أعيق بسبب الاضطرابات الداخلية (اعادة بناء الدولة) والحرب مع العراق.

في بداية القرن الواحد والعشرين اتخذت إيران هذا المنحى من جديد مستندة الى قوة نفطية وغازية مهمة، ولكن محاولات وجهود إمتلاك القدرة النووية أدى الى صعوبة في استغلال هذا القطاع الحساس، حيث كانت نسبة انتاج البترول في الـ 2007 أقل بكثير مما سجل في عهد الشاه، مما يفسر هبوط الموقع الايراني في السوق العالمية. من هنا كانت هناك مقترحات حلول لتحسين الواقع الصعب للنفط والطاقة الايرانية في السوق وانعكاساتها على الواقع السياسي والاقتصادي :

أولاً : ضعف في ابراز أهمية قطاع الطاقة :

تمتلك ايران طاقة كبيرة وهي تشكل ثاني احتياطي نفطي في العالم (137500 مليون برميل بترول و28130 مليار متر مكعب من الغاز)، وبعد ركود في الإنتاج، حدث انخفاض من 3 الى 4 % حيث وصل الى 6 مليون برميل باليوم (1970) أما الان فهو ليس سوى 3.7 مليون برميل باليوم (2006–2007)، وقد قدر معظم خبراء الطاقة أنه من الضروري دفع النمو في قطاع النفط لعدم قدرة ايران على ملأ الكوتا (الانتاج 200000 الى 300000 برميل يومياً بعدما كان 4 مليون برميل يومياً) .

ولاعتبارات استراتيجية، رفع سعر البرميل في السوق العالمية (أي ارتفاع رمزي للانتاج الايراني هو هدف لا انتاجي يؤدي الى خفض سعر البرميل)، إضافة الى أنه هناك عجز خفيف في ميزانية الغاز، فايران تصدر لتركيا اقل مما تستورد من تركمانستان، ففي الاشهر السبع الاولى من ال 2007 تم استيراد كمية من الغاز من تركمانستان وصلت الى 4.99 مليون متر مكعب فضلاً عن انه في كانون الثاني 2007 لم تستطع إيران أن تؤمن حاجة شعبها من الغاز، فكان من نتائج هذه المشكلة ان توقف تسليم الغاز الى تركيا لتحقيق كفاية الطلب الداخلي المتزايد بسبب الحرارة المنخفضة في شمال ايران، هذه الزيادة في استهلاك الغاز طبعاً هي متغيرة حسب السنوات ويمكن استباقها باللعب على كمية الغاز المتداولة.

ثانياً : الاستثمار ليس بمستوى المطلوب :

رغم الإعلانات العديدة مؤخراً عن الانفتاح والتواصل مع الشركات الاجنبية تبقى الاستثمارات غير كافية، فما يحدث وبنفس الوقت الذي يعمل فيه على تحديث جهاز انتاج موسع يتم ابراز حقول النفط والغاز وبالأخص ذلك الواعد في جنوب ايران وحسب وزير النفط المستقيل : " ان الاستثمارات الضرورية لقطاع النفط وحده حوالي 55 مليار دولار من الان حتى ال 2015 ليتجاوز الانتاج مستواه الحالي(3.7 مليون برميل في اليوم) ليصل الى 5.4 مليون برميل في اليوم .

أضف على ذلك استثمارات التكرير مع الاخذ بعين الاعتبار تقليص كميات البترين المستخرج، ومن المتوقع ايضاً القيام بمشروع طموح للانتاج البتروكيميائي مقدم من الشركة الوطنية للنفط، وحسب السلطات الايرانية هناك العديد من المشاريع في طور التنفيذ :

- 2007 أعلن عن مشروع ربط حقلين من الغاز "غول شاه وفردوس"، واللذين بمقدورهما استخراج ما يعادل 18 مليون دولار.
- 2004 أعلن عن مشروع رفع إنتاجية حقل مسجد سليمان ضمن عقد مع الصين .

– اليابان من أهم المستوردين للنفط الايراني (14 % من مجمل مستوردها و28 بالمئة من مجمل الصادرات الايرانية) فضلت التراجع في مشروع استثمار حقل ازدغان، وكانت هذه المشاركة قد اعلنت عند زيارة الرئيس خاتمي الى طوكيو في 2000، وتقوم اليابان بتقوية أمنها على مستوى الطاقة، وذلك عبر تقوية علاقتها مع الجمهورية الاسلامية التي تحكمها "عصبة" تسعى إلى إعادة صياغة المجتمع الدولي .

بالنسبة للسياسيين الايرانيين تعزيز التعاون بين الجانبين يمثل نجاح في الاستراتيجية الايرانية للالتفاف على الاستراتيجية الاميركية والإسرائيلية التي تحاول عزل إيران، ولكن العقد الذي كان من المفترض ان يوقع قبل نهاية ال 2001 لم يوقع حتى شباط ال 2004، فمبلغ 2.8 مليار دولار ليس مشرفاً لجهة وجود مشاكل داخلية إيرانية بالإضافة إلى خوف اليابانيين من تغيير السياسة الايرانية مع طوكيو نتيجة هذه المشاكل .

وفي آخر المطاف فإن الراديكالية السياسية الايرانية بأمرة احمدي نجاد وتزايد الضغط السياسي الاميركي قاد اليابانيين إلى تقليص مساهمتهم من 75 الى 10 % في تشرين الاول 2006.

في الواقع هناك اعلانات مؤثرة اكثر من عقود تحدد الحقوق والواجبات للشركات الاجنبية، عمليا ليس هناك أي مشروع مهم حقق ترابطا حقيقيا في الانتاج إلى جانب عدم الترتيب في القطاع العام حيث افرقاء الحكم هم متنافسون على مجالس الإدارة، ويتم اختيار هذه المجالس حسب اخلاصها السياسي اكثر من كفاءتها المهنية وتنقصهم احيانا التجربة والخبرة فهم لا يريدون أن يتهموا بالتودد الى الشركات الاجنبية اضف الى ذلك صلابة الاجراءات ونظام اجور ليس مشجعا للاستثمار .

هذه المشكلة في الاطار التعاقدي تأتي المادة 44 من القانون الايراني " الطاقة النفطية هي ملك الدولة " بطريقة اخرى لا يحق لأي شركة اجنبية تسجيل اي احتياطي ايراني لحسابها، ويوجد أيضا حدود جائرة في استعمال البترول المستخرج في مشاريع التطور، هذه الخصوصية الايرانية تتعارض مع الشركة الصينية التي تستخدم اليد العاملة الوطنية في الخارج، حتى ولو كان المسؤولون عن المشروع هم في اغلب الاحيان شخصيات لامعة والعمال ينجزون عملا نوعيا الا انه يوجد نقص في الاطار الانتقالي وينقص حس الفريق العملي الجماعي .

ثالثاً :حذر المجموعات الاجنبية الكبرى :

بقيت المجموعات الكبرى الخاصة الاميركية والاوروبية حذرة جداً تجاه التعامل مع النفط الايراني، على الرغم من ان بعضها طور عقوده مع السلطات الايرانية والبعض يبرر ذلك بالوضع العالمي حول ايران، فكبرى البنوك العالمية مترددة في ضم ايران الى المتعاملين معها، متبعة

بذلك النصائح الاميركية، حيث قامت الاغلبية بتعليق نشاطاتها في ايران للحفاظ على مكاسبها في الولايات المتحدة، بدورها قامت ايران باستبدال هذه البنوك ببنوك اخرى ليس لديها ارتباطات اميركية .

إضافة الى ذلك فإن شركات اخرى وتحت ضغط المسؤولين الاميركيين فضلت ترك ايران والذهاب الى دبي، بالمقابل فإن تطور قطاع المحروقات في ايران يرتبط بتحسن الظروف السياسية التي تنعكس بدورها على تشجيع التعاون مع تلك الشركات الاجنبية القادرة على تحديث مشاريع لاستخراج النفط والغاز .

الاستثمارات الداخلية ومنذ الثورة عام **1979** تعتبر الوسيلة الوحيدة للسلطات الايرانية للانتاج، حيث يستند منح العقود للشركات الوطنية لقدرتها التسويقية اكثر مما يعتمد على القدرات والكفاءات في الشركة .

رابعاً : مشاريع طموحة في مجال الغاز :

مشروع غاز باكستان ايران الهند(سمي ايضا ب "غاز السلام"): هذا المشروع لم يتحقق بسهولة منذ النقاشات الاولى في العام **1989** (كلفة إنجاز المشروع قدرت بمبلغ بين **4–7** مليار دولار) حيث جوبه بعقبتين كبيرتين هما المعارضة الاميركية والنزاع بين الهند وباكستان، الا انه منذ ال **2006** ومع استئناف الحوارات الثنائية بشكل منظم جاء الاجتماع الذي عقد في طهران في **20** كانون الثاني**2007** والذي انتهى بالاتفاق على تقسيم المشروع الى ثلاث قطاعات كل دولة تمارس سلطتها على قطاعها داخل ارضها، أي يجب على إيران وباكستان والهند تأمين التمويل والبناء وتوزيع الغاز كل على اراضيها، هذا المشروع يؤمن نقل **150** مليون متر مكعب من الغاز يوميا، **90** للهند و**60** لباكستان، إلى جانب ذلك استمر هذا المشروع في اثارة اهتمام الباكستانيين والهنود واصطدم بتصلب الايرانيين حول مسألة السعر، العقد وقع على مدى بعيد الأمر الذي يؤدي إلى اتفاق على سعر مقبول بين المصدر والمستهلك، فالإيرانيين يريدون تحديد السعر حسب سوق البترول وهذا السعر المرتفع جادل فيه الهنود والباكستانيون الذين طلبوا من ايران تحديد السعر حسب الطرائق المتبعة عادة في العقود الطويلة الأجل، أي سعر ثابت، ولكن السلطات الإيرانية هددت بتصدير هذه الكميات من الغاز الى اوروبا، اذا لم يقبل الهنود والباكستانيون بالشروط.

يوجد بالفعل تقارب في الاهتمام بين ايران واوروبا حول مسالة الغاز، فإيران تعرض مخزون كبير من الغاز لم يستغل بعد، والاتحاد الاوروبي بحاجة لتقوية امنه في الطاقة خصوصا بعد ازمة الغاز في اوكرانيا كانون الثاني **2006** .

مشروع نابوكو: وهو مقدم من البعثة الاوروبية **2002** بتكلفة **5.8** مليار دولار ويحتاج إلى تطوير قدرة شبكة الغاز الموجودة بين اسيا الوسطى، تركمانستان، كازاخستان، والاتحاد الاوروبي مرورا بتركيا وبلغاريا وهنغاريا والنمسا.

هذا المشروع المدعوم من واشنطن يسمح للاتحاد الاوروبي بتنويع تموله من الطاقة وتقليص تأثره بالغاز الروسي، العقبة الرئيسية في تحقيق هذا المشروع هي كمية الغاز المصدرة (**30** مليون متر مكعب في السنة)، الامر الذي لا يمكن تصوره الا اذا غذيت الشبكة بالغاز الايراني. من جهة أخرى شددت الولايات المتحدة ضغوطها على الشركات العالمية المشاركة في المشروع بعد الاتفاق في كانون الثاني **2007** بين ايران والشركة النمساوية، فقامت بتهديد الشركة النمساوية بعقوبات اذا لم تتخل عن تطوير حقل غاز وانتاج غاز طبيعي سائل، بالمقابل دافعت الحكومة النمساوية عن المشروع الذي سيؤمن لها أمن في الطاقة (يوجد تعارض في وجهات النظر بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة حول ضرورة تهميش ايران في سوق الطاقة).

خامساً : إستهلاك وطني يعيق التصدير :

استهلاك البترول على المستوى الداخلي يزداد سنوياً حوالي 3 %، هذا الارتفاع في الاستهلاك يقلص حجم الصادرات، لأن كوتة الانتاج في الاوبك ثابتة 4 مليون برميل في اليوم مهما كان حجم الاستهلاك الداخلي، ثبات الحال هذا هو نظامي ومأخوذ من قبل الإيرانيين لتبرير مشروعهم النووي السلمي، الذي حتى 2020 سوف يكون هناك 10–20 مركز نووي بطاقة 20000 ميغا واط، في الواقع للحفاظ على القدرة التصديرية يجب على المسؤولين ايجاد طاقة بديلة عن البترول (نووية أو غاز) .

من جانب آخر فإن هذه الزيادة مرتبطة بعدة عوامل :

1. تزايد عدد السيارات في إيران (من مليون سيارة في 91–92 إلى 8.5 مليون سيارة في 2006–2007) وأغلبية هذه السيارات مصنعة في ايران والتصدير منها هامشي (5000 سيارة في السنة)، كما أن شراء سيارة جديدة لا يعني اختفاء السيارات القديمة التي تستهلك بترين اكثر وهذه السيارات القديمة موجودة في الشوارع) .

2. الاستهلاك كبير نتيجة تدني سعر البترين داخلياً من جهة (ارخص بترين في العالم، هذا الأمر نتيجة لحالة سياسية غلبة على المشهد السياسي لإيران منذ الحقبة التي تلت الشاه)، وعدم كفاية شبكات النقل العام ومحطات القطار السريع من جهة أخرى الأمر الذي شجع على زيادة استخدام السيارات الخاصة .

مستوى السعر هذا ساهم في تقوية حركة السير مع الدول المجاورة لايران كتركيا وباكستان، حيث تخطى التداول900 مليون يورو بكمية 1.8 مليار ليتر من المحروقات، كل ذلك قبل وضع خطة التقنين بحسب علي سلطاني قائد الشرطة الوطنية الايرانية المتعلقة بشؤون الجيران الاقتصادية (بعد وضع الخطة ظهرت محطات الوقود في تركيا بجوار الحدود الإيرانية) .

في النهاية طريقة الإيراني في الحياة لا تسهل سياسة التحكم باستهلاك الطاقة، فالايراني يعتبر النفط هو ثروة مشتركة لكل المواطنين الإيرانيين، يجب أن يحصلوا عليه بسهولة، في ظل هذه الثقافة ، يصعب على المسؤولين مقاومة تبدد الثروة النفطية، فضلاً عن ذلك فإن اصول الثورة في 1979 وانتخاب الرئيس احمدي نجاد في 2005 هو بجانب منه متعلق بوعده بتوزيع عادل للثروة النفطية، والشعب الإيراني يثور ضد أي محاولة للسيطرة على هذا النفط .

وحتى أن الرئيس نجاد وتحت ضغط وزير المال والنفط قبِل التوقيع على خطة تقنين البترول للحد من الاثار السلبية لغياب تنظيم الاستهلاك الداخلي للبترول بعد الثورة، هذا القرار قبل من الرأي العام كوسيلة لتقوية الامة ضد تدخل العدو الأجنبي، فلمواجهة تزايد الاستهلاك الداخلي قررت حكومة نجاد بعد جلسات ونقاشات مطولة وعديدة وضع نظام صارم لتقنين البترين، فحال قطاع التصفية في ايران لا يسمح لها بمواجهة تزايد استهلاك البترين من 10–11 بالمئة في السنوات الأخيرة (تزايد استيراد البترين احدث مشاكل متتالية في الموازنة العامة، فالمساعدة التي تقدم لدعم البترين اصبحت خيالية بسبب ارتفاع سعر البترين في السوق العالمية وازدياد الطلب الداخلي جعل الحكومة مجبرة على شراء البترين المصفى (40 %) من حاجتها بسعر السوق العالمية 0.5 دولار، وبيعه في الداخل خمس مرات ارخص، فشكلت الموازنة الخاصة للبترين 7 بالمئة من الموازنة العامة أي 13 مليون دولار في 2005).

النظام الجديد لبيع البترين وضع في حزيران ال 2007 وبدأ العمل فيه، يعتمد على البطاقات الذكية ، هذه البطاقة تسمح لكل مالك سيارة بشراء 100 لتر بترين في الشهر، كما خصصت بطاقات للمؤسسات والتعاونيات والقطاعات الزراعية وقطاع النقل.

المشروع في الاساس قدم من البعثة البرلمانية التي قالت ان اصحاب السيارات الخاصة لا يمكنهم شراء البترين بكميات غير محدودة وبسعر زهيد، خطة التقنين هذه واجهت توتراً شعبيا وتضخم بقيمة 15 بالمئة منذ بداية العام، فالسياحة تراجعت حوالي 40 في المئة وخصوصاً في

مزندران وبحر قزوين، وفي آب 2007 أعلنت الصحافة الايرانية ان الحكومة خصص لمالكي السيارات الخاصة 100 لتر من البترين شهريا مع 100 لتر اضافية كل 6 أشهر للرحلات، النظام الجديد بدأ يصبح مألوفا أو سيكون من الان فصاعداً .

المسؤولون الإيرانيون يحاولون الاحتماء من محاولة الدول الغربية فرض حظر على مورديها من البترين لجعل ايران تطبق قرارات مجلس الامن بالنسبة للمشروع النووي، إلى جانب ذلك وبعد بعد إعلان اتفاق تسليم البترين من فنزويلا لايران خلال زيارة شافيز الى طهران 30 حزيران 2007، الرئيس أحمدي نجاد صرح علناً بأن " الأميركيون يجب أن يعلموا انه اذا سيطرت ايران على استهلاك الطاقة الداخلية سوف لن تهزم " ولكن لم نر أي شيء من فنزويلا فهي نفسها تستورد النفط بسبب عجزها في التصفية .

إن حل الأزمة في الوقت الراهن يكمن حسب البروفيسور خاواند بوضع قانون من المجلس يسمح للقطاع الخاص ببيع البترين بسعر السوق العالمية، وطرحت هذه الفكرة من نائب وزير الطاقة ولكن لتطبيقها يجب عدم احتكار الدولة لاستيراد البترين المصفى، وفي نفس الوقت اذا دخلت ايران منطق السوق هذا يعتقد المسؤولون ان مشكلة التضخم سوف تتفاقم وفي نهاية المطاف الموظفون والحرفيون هم مجبرون على ايجاد عمل آخر(سائق أجرة).

هذه المهن المهددة بالتغير ستثير مشاكل اجتماعية مهمة، ولكن أمن الطاقة الإيراني سوف يقوى والإدارة الاقتصادية تصبح أكثر تقنيناً، والتحكم بالعجلة الاقتصادية أكبر مع هبوط الدعم المرتفع على اسعار البترين، لكن رغم ذلك كله من الواضح أن الطريقة الجديدة في استهلاك الطاقة سوف تشكل مشكلة لقسم من الشعب الذي سيجد مشاكل في تنقلاته البعيدة اليومية والرحلات والسياحة، وقد أبدي استياء شعبي كبير من رغبة الدولة في خطط التقنين هذه وترافقت مع سياسة شعبية لاستبدال البترول بالغاز .

3. التصفية :إيران كما المملكة العربية السعودية وضعت اولى اهتماماتها في تنمية قدراتها في التصفية لكن ايران لم تبن سوى عدد قليل من المصافي لتحل محل عبدان التي دمرها الجيش العراقي في سنة 1981 (وهي أكبر مصفاة في العالم عام 1980، 630 ألف برميل في اليوم) . فالمصافي الإيرانية تنتج 1.675 مليون برميل في اليوم يعني 7/9 من المصافي تغطي 60 % من حاجة السوق قبل التقنين وكلها كانت قد انشأت قبل الثورة، واذا وجد مشروع تحديث وبناء مصاف جديدة بتكلفة 15 مليار دولار تحقق لإيران الاكتفاء لذاتي الا انه من الصعب على ايران اجتذاب الاستثمارات الخارجية في ظل ضغوط دولية متزايدة، وهدف المسؤولين تحقيق قدرة تصفية 2.54 مليون برميل في اليوم قبل 2010، كما يوجد مشروع بناء مصفاة بقدرة 7 مليون طن بالسنة، سوف تبنى في ارمينيا على الحدود الايرانية في اطار تعاون ثلاثي بين موسكو وايرفان وطهران .

هذه المجموعة من المشاريع تهدف الى ضبط الاستهلاك وتطوير الانتاج النفطي والغاز بطريقة فعالة لتقليل انفاق الطاقة، لكن هل هناك ارادة جدية سياسية لوضعها قيد العمل ؟

تصريحات وزير النفط عقب استقالته 2007/8/12 والتي أتت غير معتادة وقوية وتظهر كتحذير:"هناك اناس يريدون تدمير صناعة البترول... إذا لم نفعل شيئاً للطاقة فإن البلد سوف يواجه كارثة بعد 15 سنة "وزميله المستقيل انتقد نظام الدعم وعدم كفاية الاستثمارات في القطاعات الحيوية الاخرى وتطور البلد، واستئثار الطاقة بهذا الدعم، والضغوط الداخلية والعزل الدبلوماسي .

إطار سياسي داخلي وعالمي غير مؤات لتطور الطاقة :

ضغوط داخلية تشل صيرورة القرار : على المستوى الداخلي هناك اختلاف بين المسؤولين في الجمهورية الاسلامية يزداد اكثر فأكثر الأمر الذي استدعى تدخل المرشد الاعلى السيد علي الخامنئي لحل التوترات التي تأتي من الشخصيات نفسها كأحمدي نجاد، السائر على نهج الامام الخميني ومحاط بمرشدين عقائديين كمصباح اليزدي (يحمل معتقدات مثل: قيام الثورة الاسلامية يمهد لظهور الامام الغائب، وجوب

محاربة الفساد والشر ورفض الامبريالية الغربية)، هذه الرؤية ساندتها ادارته الاقتصادية والاجتماعية (رفع الدعم على الحاجات الأولية كالخبز والكهرباء والنفط والغاز والذي وصل إلى حوالي 32 مليار دولار) والتي ناسبت الناس بشكل عام وأعطت صورة حسنة للمستقبل .

على ضوء هذه السياسيات في الإدارة والسلطة بدأ المعارضون ينتظمون وقام تحالف بين رفسنجاني وخاتمي ومحمد باقر قاليباف، رئيس بلدية طهران وخصم أحمدي نجاد الجديد في الانتخابات المقبلة، هؤلاء الخصوم يستندون الى قاعدة شعبية ترى مستواها المعيشي ينحدر بعد انتخاب الرئيس الجديد حيث تم تسجيل عدة نقاط :

أولاً : فشل فريق نجاد بالانتخابات البلدية ومجلس الخبراء التي اجريت في كانون الاول 2006 وانتخاب هاشمي رفسنجاني في ايلول 2007 لمجلس الخبراء .

ثانياً : التصويت على اقتراح في البرلمان لتقصير ولاية الرئيس التي تنتهي طبيعياً في حزيران 2009 وجعلها في بداية 2008 .

إذا ترسخت هذه التوترات، البرلمان القادم سوف يضم أكثرية معارضة للرئيس، وليس أكيدا انه سيستقيل نظرا للسلطات المحدودة للمجلس مما سيزيد من الضغوط الداخلية وسيطيل المناقشات مع النظام .

ثالثاً : استقالة وزير الطاقة، وهي خير دليل على هذه الضغوط وعلى رغبة الرئيس بالتحكم بهذا القطاع المفتاح المحوري مالياً وسياسياً.

هذا العزل يظهر كنتيجة لرفض الوزير تعيين عدد من المدراء في الوزارات لاختلاف في الرؤيا السياسية في البترول، هذا القرار سوف يزيد في شلل القدرة في قطاع البترول.

رابعاً : بطأ سيرورة القرار ليس فقط على مستوى الحكومي ولكن ايضا بالنسبة للمؤسسات الوطنية، فكل حزب يرصد أخطاء الاخر ويستغل نقاط ضعفه وبالتالي التنافس والتضارب يضم اجواء الاعمال .

اطار عالمي لخير مؤاتة :

قطيعة واستمرارية : السياسة العالمية لإيران تابعت نفس سياسة الشاه، فالاهداف هي سياسية اكثر منها دينية، والاهم مقاومة التهديدات الخارجية وحماية ايران والإعلان أن ايران هي القوة الاساسية في المنطقة، واثبات سيادتها النووية، كل هذا ليس سوى تبلور لارادة الترقي للاهداف الوطنية الإيرانية فالثورة الإسلامية حملت توجهين أساسيين هما مقاومة الشيطان الاكبر وازالة اسرائيل من الوجود . (إن احتلال السفارة الاميركية ورهن الدبلوماسيين الاميركيين 444 يوماً حل بالبؤس على الجمهورية الإسلامية، ومحاولات التعديل بالأخص مبادرة كلينتون في نهاية ولايته الثانية لم تنجح رغم وجود الرئيس خاتمي في السلطة والذي يقول بحوار الحضارات، إلا أن هذه المحاولات بقيت عقيمة مع ان العناصر العاطفية موجودة بقوة من الجهتين، ورغم بعض الاهداف المشتركة فان العلاقات لم تتصلح بعد).

منذ انتخابه، الرئيس نجاد أصبح بطل سياسي مواجه للولايات المتحدة وإسرائيل مع العلم انه فرد من بين اخرين ليسوا الأساس في سياسة ايران الخارجية، إلا أن خطاباته الهجومية والمحرضة زادت توتر الاجواء تجاه ايران في الغرب .

في نفس الوقت ساهمت اخطاء ادارة بوش وحكومة اولمرت بتعزيز دور ايران وتمدد تأثيرها في العالم العربي وأفغانستان، فهناك تهديدين كبيرين يلقيان ثقلهما على الإدارة الأميركية : أولا في كل ازمات الشرق الاوسط اصبحت ايران فاعلا مؤثرا جدا خصوصا في لبنان عبر حزب الله والعراق عبر الاحزاب والميليشيات لا تخفي مرجعيتها الايرانية وفي الاراضي الفلسطينية تدعم حماس، وثانياً إن سياسة محاصرة ايران وعزلها قادتها لتقوية علاقتها بروسيا وتنمية دبلوماسية فاعلة تجاه البلدان الاسيوية حيث يوجد أهم مشتري المحروقات.

في الواقع العلاقة مع روسيا بقيت محاطة بالحذر وهناك تعاون محدود في المجال النووي السلمي كما في السلاح، ولكن التأخير في تجهيز مفاعل بوشهر وتطور الموقف الروسي في مجلس الامن اثّر قليلاً على هذه العلاقة، فالاتفاق الذي وقع في ال **1995** على مبلغ **800** مليون دولار لبناء مفاعل بوشهر، والذي تأجل تدشينه عدة مرات ولم يفتتح حتى خريف **2008**، ومع ذلك استمرت ايران بالتفاوض مع الروس على مشروع لبناء عشرين مفاعل نووي (مشاريع يصعب تنفيذها إلا في مناخ سلمي حول المسألة النووية) .

في النهاية ايران هي منافس قوي لروسيا في سوق الغاز الأوروبي، وروسيا ليست جاهزة للتضحية بموقعها في السوق الاوروبي في سبيل ترابط حقيقي وسياسي وطاقوي روسي ايراني، كما أنه لم يعد لدى روسيا اهتمام بالسقوط السريع لقطاع الطاقة الإيراني، وإذا صدرت ايران معظم الغاز الى الهند والصين فهي بحاجة متزايدة لدعم موسكو في مجلس الامن مما لا يسمح لها بالتشويش على الاستراتيجية الروسية للتحكم بالعرض (عرض الغاز) .

ارادة ايران بادخال روسيا ضمن محور مضاد لأميركا يرتكز على مفهوم المثلث الاسيوي طهران، بكين، نيو دلهي، الا ان الصين والهند واليابان حتى لو كان لها مصلحة بالموارد الايرانية لا تضحي بعلاقتها مع واشنطن في سبيل طهران، واذا اتت الإستراتيجية الإيرانية تهدف لتوجيه صادراتها البترولية والغازية باتجاه الصين والهند وهما سوقين ينموان بسرعة قصوى (هو لتحقيق مصلحة وطنية) .

قوة هذه الشراكة تتأثر بقدرة وارادة هذه الدول على توثيق علاقاتها مع عدوين هما ايران وأميركا، هذا فضلا عن التفاعل مع الارادة الاميركية لمنع تطور قطاع الطاقة في طهران، التي تجتهد لتقوية تعاونها مع بلدان اخرى منتجة للغاز في الشرق الاوسط وآسيا الوسطى وروسيا وهذا القلق يشرح هدف ايران للمشاركة بفعالية في تجمع منظمة التعاون في شنغهاي.

مسألة أوبك للغاز :

إن فكرة البلدان المنتجة للغاز لوضع بنية مشتركة للطاقة تبلورت في ال **2001** بانعقاد مؤتمر البلدان المصدرة للغاز، وكان فرصة لمناقشة خلق اوبك للغاز، هذا المشروع هو موضوع اقتراح رسمي من قبل مرشد الثورة السيد علي خامنئي على سيرجي ايفا نوف في طهران في **2007/1/29**، والمؤتمر الذي هو مكان لتعاون السياسات الإنتاجية اعلن انه ولتحقيق امتياز في تقوية التعاون بين البلدان المنتجة الحل الافضل هو اوبك للغاز ولكن عدة عقبات واجهت انجاز كارتيل للغاز حتى لو ايران ضاعفت انتاجها اربع مرات من **1990** سوف تبقى تستورد الغاز، والبعد السياسي للاقتراح الايراني لم يلق الاجماع من شركائها المنتجين كالجزائر وقطر الذين لا يناسبهم منطق المواجهة مع الغرب، كذلك يوجد اكراه وهو اختلاف طبيعة السوق البترولي عن سوق الغاز ففي قطاع الغاز اغلب العقود هي للمدى البعيد ولها بعد مناطقي والعقود العالمية القصيرة المدى هي حديثة نسبيا لأنها تؤرخ تطور تقنية تسييل الغاز، التي تبقى حكرا على الشركات العالمية ونستطيع كذلك تقدير ان الشروط الجيوسياسية غير مناسبة لوضع الكارتيل، ايضا الحجة التي انشأت لأجلها اوبك لم تعد عملية، وكان يجب على البلدان المنتجة ان تنتظم لمواجهة استغلال مواردها من الطاقة من قبل الشركات الاجنبية .

واليوم البلدان المستهلكة للغاز تقع تحت ضغط مورديها مثل أوروبا، إلا أن هذا الاقتراح الايراني يثير اهتمام الروس وترجم بتقوية التعاون بين البلدان المنتجة للغاز، خلال اجتماع البلدان الاعضاء والمراقبة في منظمة التعاون في شنغهاي.

2007/8/16ذكر اقتراح لتأسيس نادي للطاقة بين البلدان التي تملك اكثر من نصف احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، ويجب تعريف استراتيجية مشتركة للطاقة في آسيا، عبر إنشاء وكالة للطاقة تابعة لمنظمة التعاون في شنغهاي، وتنظيم اجتماعات دورية بين وزراء الطاقة في البلدان الاعضاء والمراقبة، هذه الحوارات اجريت في قمة **2006** وناقش خلالها الرؤساء الايرانيون والروس امكانية تحديد سعرثابت للغاز،

هذا النشاط الدبلوماسي الايراني في القارة الاسيوية يبرر برغبة في الخروج من العزلة المفروضة مع تزايد الضغوطات العالمية على برنامجها النووي، ولكن الصعوبات التي تواجهها ايران في تطبيق اجندتها على المشهد العالمي هي في حالة ثابتة منذ الثورة الإسلامية .

موقع معزول ضمن الاوبك : ايران هي عضو معزول وسط اوبك تدافع مع فنزويلا عن سياسة السعر المرتفع والكوتا الضعيفة، وهي ليست المطلوبة وسط منظمة تحدد اهدافها حسب ارادة المملكة العربية السعودية ولكن ايران في عهد خاتمي كانت قد اقدمت على الخروج جزئيا من هذا العزل، هذه العودة لايران ظهرت خصوصا في عقد اجتماع لاوبك في أصفهان آذار **2005**، الأول في ايران منذ الثورة **1979**، وحسب تعبير ممثل ايران في الاوبك حسين كاظم بور اردبيلي " الايديولوجيا ليس لها مكان في العلاقات بين ايران والاوبك " التي هي منظمة " المتنافسين على السوق"، المتنافسون هم قبل كل شيء شركاء " بالمقابل طهران ليست قادرة على اعلان مرشح وطني ايراني لموقع الأمين العام للأوبك، ومع انتخاب احمدي نجاد، موقع ايران في الاوبك لم يتعرض للاضطراب نظرا لانخفاض الصادرات النفطية واستراتيجية الضغط على السعر، وأيضا تطرح ايران بشكل دوري وبالاتفاق مع فنزويلا فكرة تقليص الكوتا وتعارض نظاميا كل ارتفاع للانتاج ومثلا في كانون الثاني **2006** اعلنت ايران عن ارادتها في تقليص الانتاج حوالي مليون برميل اي **4 %** للبلاد الاعضاء في الكارتيل .

رغم ان هذا الاقتراح رفض من قبل وزراء الطاقة في البلاد الاعضاء في اوبك وساهم ذلك بارتفاع مفاجئ لسعر النفط ويمكننا القول ان استراتيجية المواجهة التي تتبعها ايران حيال برنامجها النووي تطال سوق البترول، بالواقع مع كل فترة من اشتداد الازمة، عند التصويت على عقوبات، خطابات التطور النووي والشائعات حول التدخل العسكري الاميركي ورفع سعر البترول تتزايد، مع العلم أن الموقف الجيوسياسي لايران ليس العامل الوحيد في تحرر سعر البترول، ولكن يجب العلم ان الموقع لايران السياسي ثاني منتج للنفط له اثره على سوق البترول .

فالإنتاج إذا هو بكليته وطني، وبالواقع العقد يسمح فقط للمستثمر بتسديد استثمار وتحقيق ارباح وضعية للحقل الذي يعمل فيه، ويمكن أيضا تقدير كمية البترول المستخرج بواسطة عقود من نوع آخر، فموقع القوة هذا تعزز بسبب وطنية المسؤولين الإيرانيين بالنسبة لمسألة البترول والغاز، هذه الوطنية ليست ميزة ايرانية لانها تمس مجموعة الدول المنتجة التي تسعى للتقوية بواسطة عدم حماية الطاقة وعدم الاكتفاء من الطاقة في البلاد المستهلكة حيث الشركات الطاقة اضعفت بسبب تقلص تحكمها على الاحتياط العالمي ولكن العقبات القانونية بالنسبة للمستثمرين الاجانب التي تضعها العقوبات الاميركية لم تسمح لايران باختيار القسم الافضل من الاحوال العاملية المناسبة .

خطر عقوبات جديدة :

بغياب التطور في الملف النووي من الممكن فرض عقوبات جديدة على ايران : تحديد وتعزيز تلك المفروضة سابقا : **1737** و **1747** ، حيث يمكن أن يغير تطبيق هذه العقوبات، والرد على الاسئلة الشيقة حول برنامجها النووي خطوة إلى الأمام تعني الكثير في المفاوضات الجارية، الموقف الروسي والصيني سوف يبنى على اساس عدم تأثير مصالحها الاقتصادية اكثر من حماية ايران، ومن الممكن ان اقرار عقوبات جديدة له اثر اكثر من السابق، هذه العقوبات من الامم المتحدة لها قيمة، الاثر له قيمة سياسية وتهدف بشكل واضح لعزل ايران، وعلى الاغلب ان العقوبات الاميركية لها الاثر على التطور الاقتصادي في ايران ، ايضا بعد تطبيق العقوبات الاحادية من اميركا **1996** على ايران وليبيا تباطأت حركة نمو قطاع الطاقة، هذا القانون (قانون العقوبات) يسمح للقدرة التنفيذية الاميركية بمعاقبة كل شركة تستثمر اكثر من **20** مليون دولار بالسنة مع بعض الاستثناءات، هذه الإجراءات توضع قيد التنفيذ بكثير من الحزم، ولكن منذ وقت قريب اعلنت واشنطن بوضوح وجود احترام هذه الضوابط من الشركات واعطت عدة نصائح للبنوك العالمية وللممولين في التعامل مع ايران الضرورية،

ما أدى الى تقليص الاستثمارات الخارجية مع ايران وكذلك شراء أدوات لاستخراج المعوقات وتلافي تردد متزايد طبعا قياسيا ولكن بشروط اكثر فأكثر باهظة وصعبة، تستمر ايران بالتمون بالادوات الحساسة من مصدر أميركي عن طريق دبي التي مع 9 مليار دولار من الواردات هي اول مورديها، وكما قال الوزير المستقيل " هذه العقوبات تطال وتؤثر بقوة على استيراد المواد اللازمة لاستخراج البترول وعمل حقول النفط . البلاد الغربية تحتفظ بالتحكم في التنمية المتطورة وخصوصا في مجال الغاز، وخيار التدخل العسكري على شكل ضربة مفاجئة وحسب تعبير الرئيس بوش مطروح على الطاولة، هناك نقاش في واشنطن حول فاعلية وجدوى أي تدخل يمكن أن يكون احادي الجانب اذ انه من الممكن ان يرفض جميع اعضاء مجلس الامن ذلك، ونائب الرئيس الاميركي ديك تشيني ومحيطه الداعم للوبي الصهيوني يفضل هذا التدخل، مقر الحكومة مثل البنتاغون هم متنبهون للأخطار المحيطة، ولو ذكر الاخطار القوية المرتبطة بتحديد المواقع وحماية انفسهم وأي تدخل سوف يؤخر المشروع النووي الايراني والحصيلة السياسة، الأمنية، والاقتصادية ستكون ضخمة، ارتفاع هائل لسعر النفط، حكم من قبل أغلبية البلدان المسلمة، وأخطار الهجمات الارهابية على الدول الغربية وبالاخص القريبة من الشرق الأوسط، شل آخر في اضطراب الضريبة على البترول في مضيق هرمز .

النقاش لم ينته لمصلحة قرار التدخل العسكري ، المحدد بمداه وموقعه ووقته ، وسيلقى نتيجة متسلسل جدي في تهديد المصالح السياسية والاقتصادية ليس فقط للولايات المتحدة ولكن للبلدان الاوروبية في المجموعة .

عاشراً : بعض سيناريوهات التطور :

عدم ثبات المواقف في الشرق الاوسط بسبب الاضطراب والعنف الذي لم يسبق له مثيل ، يجعل من الصعب استباق المستقبل ويساعد على استخراج بعض السيناريوهات التي من الممكن تحققها وربطها مع الواقع :

السيناريو الأول : الغير محتمل (أو المتفائل جداً): بعد مفاوضات مطولة وصعبة يتم الاتفاق على الملف النووي، ووجد توافق على الموضوع النووي، مع هذه الشروط وحيث تطبيق الولايات المتحدة عقوبات احادية الجانب 1996 قانون اماتو، قبلت رفع العقوبات المقررة من مجلس الامن، ولكن كسرت الحصار واستقبلت من جديد الاستثمارات الخارجية خصوصا في مجال النفط والغاز، انتاج النفط الايل الى الزوال يتطور من جديد واعاد ايران الى مستوى عال 4 مليون برميل باليوم ، غنى ايران بالغاز خصوصا في جنوب البلاد استغل ليجعل ايران ثاني منتج للغاز بعد روسيا ، مع قدرة انتاجية 525 مليون متر مكعب بالسنة ، حتى 2020 ، وارتفاع سعر الغاز والنفط سمح لايران بتمويل عمق الثبات واستعملت جزء منه في استثمارات منتجة لايجاد فرص عمل ، وعلى المستوى السياسي الانتخابات التشريعية سوف تحمل اكثرية معارضة لاحمدي نجاد التي ترى حرية في العمل وقدرته على الحاق الضرر تتقلص ، ومع الانتخابات الرئاسية في 2009 يتنافس مع مرشح اصلاحي ، والشركات الكبرى سوف تعود الى ايران مستعيدة الثقة ومحاولة جعل ايران بلداً بارزاً .

السيناريو الكارثي : بالعكس السيناريو المتشائم يراكم كل التوقعات الكارثية : "تأزم المسألة النووية، عقوبات قاسية تتخذ من قبل المجتمع العالمي والولايات المتحدة ضد ايران، التدخل العسكري، مما يؤدي لارتفاع كبير في سعر البترول ، العنف في الشرق الأوسط يتمدد ويزلزل عدة انظمة معتدلة ، هذه الاضطرابات ، تمس بالاخص شبه الجزيرةالعربية حيث العناصر الاساسية الرابحةوالمؤثرة ، المملكة العربية السعودية لا تلعب دورها التقليدي في تقريب وجهات النظر معتمدة على المستوى الداخلي السياسي ، الانعكاس الوطني للازمة بالعمل بكل جهد لتقوية احمدي نجاد المسؤول عن الصعوبات الاقتصادية للبلد ، يعمل على سياسة المواجهة والتناقض مع العدو .

تستمر الصادرات البترولية بالانخفاض بينما ترفض الاستثمارات الخارجية الدخول بهذه الوضعية .

قدرة الغازغير ظاهرة ، وخطأ في تجديد التجهيزات الموسعة النفطية ، الحصة المخصصة للاستهلاك الداخلي تتناقص باستمرار مما يخفض ايرادات الدولة ، عدم قدرة الدولة على تقييم قدراتها في البترول والغاز تترجم بانخفاض الايرادات التمويلية ، فنتج عنه ليس فقط انخفاض في الاستثمار انما ايضا انقطاع في الدعم يؤدي الى اعمال شغب كظمت طويلا .

المرشد الاعلى لا يتدخل لتعديل قوة احمدي نجاد ، ايران بدأت تشهد اضطرابات مجتمعية تؤثر على الصناعة البترولية والاقلية الغير الفارسية كأكراد وعرب واذاريين تنكر بمساعدة الولايات المتحدة الاميركية سلطة طهران وتسعى لاضعافها .

انخفاض العرض الايراني الذي لا يستهلك مباشرة ما يؤدي الى ارتفاع السعر .

السيناريو التطور التدريجي باتجاه التعديل والحل : السيناريو الثالث هو وسطي يكون مع استطالة الاوضاع الراهنة في السياسة الداخلية يؤدي المرشد دوره كحكم بين مختلف الافرقاء المتواجهة وتتجنب العناصر الاصلاحية التي تبرز في الصحافة الشعب الايراني هو راض عن هذه المواقف ، المعارضة للرئيس تضطره لتغيير سياسته الاقتصادية باتجاه تعاضد وترابط اكبر لابقاء اسعار البترول على مستوى مرتفع يسمح باعادة اعمار عمق الثبات .

بعد فترة من التوقف الاستثمارات سيعاد تشغيلها خصوصا في مجال البترول بناء مصاف جديدة، مما يتيح تقليص استيراد البنزين ، استبدال احمدي نجاد في انتخابات **2009** بأحد المقربين برفسنجاني للعمل على تحسين الواقع المالي والاقتصادي .

على المستوى العالمي ، العقوبات تتعزز بقوة اكبر من العقوبات السابقة ، بينما ايران هي واعية لعزلها ، وتقبل بحل المسألة دون المساس بسيادتها لنووية السلمية .

واشنطن تحدد مدى خطر التدخل العسكري (حتى لو كان ضرب نقاط معينة) ، ايران اصبحت فاعل غير محاصر وغير مغيب في قضايا الشرق الاوسط ، تقبل التعاون مع الدول الغربية لتهدئ اللعبة وتوضع بعض الالتباس لتوقف المناوشات القوية في الاراضي الفلسطينية والعراق ، تبدي ايران تأييدها للحكومة الشرعية العراقية ، تضغط على بعض المليشيات للدخول في الجيش النظامي .

في لبنان حزب الله وتحت ضغط منها يقبل حل ملطف يسمح بحكومة حقيقية باجماع وطني .

في افغانستان ترقب وحذر من هجمات طالبان وايران توقف لعبتها الملتبسة وتؤيد حكومة قرزاي .

في الاراضي الفلسطينية تسحب دعمها القوي لحماس ، في الوقت نفسه تقدم في طريق السلام .

عزل ايران يتلاشى ولكن العقوبات تبقى احادية الجانب من الولايات المتحدية ، وذلك لا يشكل عائق للمستثمرين الاجانب ، الذين يعتقدون ان حربا عنيفة ابعدت هذا التطور يسمح لايران بتحديث جهازالانتاج العامل على حقول جديدة للغاز والنفط ، هذا السيناريو اللامع هو الاكثر تفاؤلاً في الوقت الحالي ويجب ان يشق طريقه وسط اشواك الازمات وسيذهب في الاتجاه الصحيح .

خلاصة :

رغم الشكوك التي تحيط بالسياسة الداخلية الايرانية والتوتر في الشرق الاوسط تبقى ايران بلد اساسي يزود الاقتصاد العالمي بمصادر الطاقة، التطور الحديث العهد للعنف في الشرق الاوسط وافغانستان والعراق ولبنان وفلسطين جعل ايران بلداً لا يمكن ابعاده عن حل هذه الأزمات، واذا كان العزل الدبلوماسي حقيقياً، لكن قدرتها في التأثير والحاق الضرر قوي في السنوات الأخيرة .

كل هذا يدعنا نفكر رغم الضغوط الشعبية والتعارض السياسي ان النظام رغم عدم شعبيته بين جزء من الرأي العام يتحكم بالبلد ولوقت قادم وأن النظام الاكثر راديكالية لا يمكن الا ان يرتاح في ظل العقوبات التي اثبتت فعالية بعضها ولكنها لم تنجح في جعل ايران تتخلى عن برنامجها النووي، ورفع سعر البترول ساهمت به الاستراتيجية الايرانية مع عوامل أخرى، ما يسمح للنظام باتباع سياسة تسويقية تؤدي

دورها في تموين الاقتصاد العالمي وأصبحت بعد الحرب على العراق عنصر قوي في الاسواق العالمية ولوقت غير محدد، والشركات الكبرى للطاقة تضع عقودها اما مباشرة او على مقربة خصوصا في دبي ومعظمها او بعضها يستمر في التقدم في ظل الضغوطات لمحاولة الاستفادة من الموارد الايرانية وتطويرها ولكي يسود منطق السوق العالمي في ايران يجب تطوير السياسية الداخلية ويترجم ذلك بانتخاب طاقم جديد للحكم يصنع مناخا مؤاتيا للاستثمارات وان يكون وطنيا واكثر منه دينيا ويعلم ان وحدها الطاقات الغربية والتقنيات تؤمن له التطور الفعال لطاقته الضخمة .

Research Services Group
www.ipileb.com